

تقرير

ميفاتي يدرس خياراته: لا راحة لتيار المستقبلي!

انطلقت القوى السياسية في بحث مصلحتها في الانتخابات النيابية، وبناء عليه ستحدد تحالفاتها. نجيب ميفاتي هو أحد هؤلاء. لم يحسم قراره بعد، رغم أنه قد يكون أقرب إلى تشكيل لائحة منفردة

ليا القرني

رئيس الحكومة السابق، النائب نجيب ميفاتي، هو إحدى القوى الرئيسية في دائرة طرابلس - المنية - الضنية الانتخابية، وحتى الساعة لم يُحدد خياراته على مستوى التحالفات. يُجري حسابات دقيقة للواقع السياسي والشعبي والانتخابي في منطقته وفي دوائر انتخابية أخرى أيضاً كعكار وبيروت الثانية، مُرتباً في الإفصاح عن خطواته المستقبلية. إلى متى؟ مصادره تقول إن رئيس تيار العزم «هو من يُقرّر الوقت الذي سيعلم فيه موقفه»، مؤكدة أنه غير معنيّ بكل التسريبات التي تُنشر «لأنه حتى يوم أمس لم يكن قد حسم أي أمر بعد، إن كان في ما خصّ طرابلس أو أي منطقة

أخرى». الهدف هو أن يكون له كتلة نيابية يدخل بها إلى البرلمان، تمهيداً لتحقيق «الغاية الأسمى»، هي الحصول على رئاسة الحكومة. إلا أن مصادر ميفاتي الرسمية تُسارع إلى النفي: «أکید أن عنوان معرکتنا ليس رئاسة الحكومة. فنحن نتنافس في الأصل من أجل طرابلس والإقليم فيها، لا عليها». على طاولة رئيس الحكومة السابق، أربعة سيناريوهات للانتخابات النيابية، بحسب مطلعين على الوضع، تابعة من واقع القوى في طرابلس. الحديث يتركز حول أربعة أطراف رئيسية في الفيحاء: ميفاتي، تيار المستقبل، الوزير السابق أشرف ريفي، الوزير السابق فيصل كرامي وقوى 8 آذار.

خيار تحالف ميفاتي مع تيار المستقبل «شبه مستحيل»، ولن يُقدم عليه، «أولاً لأنه لا مصلحة للطرفين في التحالف، في ظلّ القانون النسبي والصوت التفضيلي. وثانياً، لأنّ تيار رئيس الحكومة سعد الحريري، سيظلّ يُمنن ميفاتي بأنه هو الذي حقق له الفوز في الانتخابات»، الأمر الذي لن يرضى به نائب طرابلس. التحالف مُستبعد أيضاً مع ريفي. لن يستطيع ميفاتي (أن يحمل تبعات خطاب اللواء



سك ميفاتي تيار المردة أي مقاعد يريد إن تحالفاً. فرد: الأرتوذكسي والملوي (هيلم الموسوي)

المتقاعد الشعبي. كذلك فإنه إذا قرّر التحالف مع ريفي، يكون قد وضع نفسه في موقع معارٍ لأغلبية القوى السياسية الرئيسية في البلد». أما بالنسبة إلى فريق 8 آذار، فالأمر بحاجة إلى دراسة متأنية. تشكيل لائحة تضم إلى جانب ميفاتي وكرامي وتيار المردة والحزب العربي الديمقراطي والنائب السابق جهاد الصمد، «سيؤدي إلى استعداد السعودية، من دون مقابل يحصل عليه من الفريق الآخر. فميفاتي يعرف أن الاتفاق الرئاسي يتضمن أن يبقى الحريري رئيساً للحكومة طوال عهد الرئيس ميشال عون». هناك احتمال بأن تفوز هذه اللائحة بمقعدين سنّيين، والمقعدين الماروني والعلوي، بيد أن ذلك «لا يعني أن ميفاتي سيُشكل كتلة نيابية خاصة به، لكون ثلاثة من المقاعد الأربعة حلفاء له». المعلومات تشير إلى أنه في ظلّ التقارب بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، سيتخالف تيار المردة مع ميفاتي. تنفي المصادر ذلك، موضحة أن نائب طرابلس «سال المردة عن المقاعد التي يريد الحصول عليها في حال تحالفهما. الجواب كان المقعدين الأرتوذكسي والعلوي. ولكن، لم يحسم التحالف

بينهما». كذلك الأمر بالنسبة إلى كرامي، «الذي يعتبره ميفاتي جزءاً من 8 آذار، وسيجري التعامل مع التحالف معه بناءً على ذلك». وكان كرامي قد قال في حديث سابق مع «الأخبار» (الأربعاء 10 كانون الثاني 2017) إن هناك «تفاهماً وتعاوناً بيننا وبين ميفاتي، سواء تحالفنا انتخابياً وكنا في لائحة واحدة، أو توزعنا على لائحتين». انطلاقاً من هذه القراءة، يقول المطلعون على أجواء ميفاتي إن «مصلحته تكمن في تشكيل لائحة لوحده، فيكون بذلك غير مُخرج مع 8 آذار ولا مع السعودية». وبالمناصفة، سمع ميفاتي من الدبلوماسية السعودية أن المملكة «لا تحسبه حليفاً ولا عدواً، وبالتالي ليس لديها موقف سلبي منه». مع التأكيد أن «الخطة السعودية للتعامل مع الواقع السياسي الجديد في لبنان لم تجهز بعد». الخضم الأول لميفاتي هو تيار المستقبل. لذلك، من مصلحته «أن لا يترك مجالاً له حتى يكون مرتاحاً في المناطق». سيُحاربه في طرابلس «التي يعتبرها ملعبه». كذلك فإنه يدرس جدياً أن يُقارعه في بيروت، «إذا تمكّن من تحقيق هدفه، يكون ذلك مكسباً له، وإذا لم يفعل فلا يكون قد خسر شيئاً».

يرى ميفاتي أن كرامي جزء من 8 آذار، وسيكون التعامل معه بناء على ذلك

تقرير

إسلاميو طرابلس: انتقاسات تزيد «فقرهم» الانتخابي فقراً

عبد الكافي الصمد

مع اقتراب كل استحقاق انتخابي نيابي، تخرج دعوات من أوساط الإسلاميين في طرابلس تحث على تشكيل لائحة انتخابية موحدة لخوض الانتخابات، لأن الإسلاميين لهم حضور في عاصمة الشمال. لكن هذا الحضور يبدو ضعيفاً، بخلاف الصورة المتخيلة عنهم. فكافة استطلاعات الرأي تمنحهم في طرابلس نسبة تأييد لا تتجاوز 5 في المئة في أحسن الأحوال، إلا أن الإسلاميين يعتقدون أن لهم نقلاً انتخابياً مهماً بخولهم لأن يكونوا لاعباً مهماً انتخابياً وسياسياً. لكن الإسلاميين في طرابلس والشمال ليسوا فريقاً موحداً، وهم لم يكونوا كذلك يوماً. فكل فريق منهم لديه رؤيته ومقاربتة للاستحقاق الانتخابي، بسبب خلافات بينهم سياسياً وعقائدياً، ما يزيد «فقرهم فقراً». كذلك إن تداعيات أزمات المنطقة على لبنان جعلت الموقف من الإسلاميين سلبياً، فضلاً عن اتهامات الإرهاب والتطرف التي تلاحق بعضهم، وعدم اتفاقهم على رؤية موحدة في تعاملهم أو تحالفهم مع القوى السياسية السنية وغيرها، سواء في طرابلس أو في بقية المناطق اللبنانية. يُضاف إلى ما تقدّم، تنابن مواقفهم ورؤاهم بشأن القضايا الداخلية، التي جعلت الساحة الإسلامية منقسمة ومشتتة، ومحاولة البعض الاستفخار بتمثيل الساحة الإسلامية على حساب الآخرين. كل ذلك يدفع الفرقاء الإسلاميين إلى التريث في كشف مواقفهم من الانتخابات خشية أن يؤدي ذلك إلى استفحال الخلافات والانقسامات

داخلهم. رئيس هيئة علماء المسلمين في لبنان الشيخ أحمد العمري، أوضح لـ«الأخبار» أن «قرار الهيئة حتى الآن هو عدم ترشيح أحد، وأن لا تتبنى أي مرشح للانتخابات، لأن ما يهّم الهيئة فعلياً هو الوحدة الإسلامية، وإن كنا في لقاءاتنا الداخلية نتطرق إلى هذا الموضوع». لكنه أضاف أنه «سيحصل لقاء تشاوري بين القوى الإسلامية، وعندها أي قرار يتخذ سنباركه، وسندعم أي مرشح يجري التوافق عليه».

وفي ما يخصّ القوى والتيارات السياسية السنية الأخرى، لفت العمري إلى أنه «حتى الآن لم يزرنا ولم يناقش معنا أحد من القوى والتيارات السياسية السنية موضوع الانتخابات، وإذا سالونا فسنقول لهم رأينا، لكننا في المبدأ نؤيد وصول أي شخصية إسلامية ووطنية لبنانية إلى البرلمان، وأن يعود خيرها على الساحة اللبنانية».

بدوره، رئيس جمعية دعوة العدل والإيمان والإحسان السلفية الشيخ حسن الشهبال، أشار إلى أن «الأمر حتى الآن قيد الدرس ولم تتضح بعد»، لكنه كشف أن «هناك رأياً يقول بتشكيل لائحة إسلاميين في طرابلس لخوض الانتخابات، ولو كانت غير كاملة، وأن هناك لقاءات ثنائية ومصغرة تعقد بين الإسلاميين لمناقشة الانتخابات، لكن ليست هناك لقاءات موسعة حتى الآن».

إلا أن الشهبال أكد أن «ما يهمنى هو موضوع العفو عن الموقوفين الإسلاميين في السجون اللبنانية، وأن يُعالج ملفهم قبل الانتخابات النيابية، لأنه إذا لم يُحلّ قبلها

فسيصبح خلفنا. وينبع خوفنا من إهمال الملف، من أن بعض المسؤولين يقولون إن هذا الملف يحتاج إلى وقت لمعالجته».

وأكد الشهبال أن «موضوع الموقوفين الإسلاميين ليس تفصيلاً صغيراً بالنسبة إلينا، وأنه إذا لم يُعالج قبل الانتخابات النيابية، فإن ذلك قد يدفعنا إلى مقاطعتها، لأن إبقاءه معلقاً يعني الإصرار على إلحاق الأذى بالساحة الإسلامية، أما حله قبل الانتخابات فهو دليل على حسن نية تجاه الساحة الإسلامية». أما الأمين العام لحركة التوحيد الإسلامي الشيخ بلال شعبان، الذي حاز منفرداً في انتخابات 2009 أكثر من 17 ألف صوت، فقال إن «أمر ترشحي قيد الدرس»، وأوضح: «الكل ضائع بسبب القانون الانتخابي، ولم يتطور أي أمر أو موقف حتى الآن، والإسلاميون لم يحسموا موقفهم بعد في التموضع السياسي

أو في التحالف الانتخابي، هل هم مع 8 أم 14 آذار أم مع الوسطيين، أم سيعملون لتشكيل حالة مستقلة». وأضاف: «لم يعقد حتى الآن أي لقاء إسلامي موسّع لمناقشة ملف الانتخابات، والنقاشات التي تجري ليست جدية، وهي لم تثمر بعد، لأنه ليس هناك وجهة نظر واحدة في مقاربة الانتخابات، كذلك إن لقاء كهذا يحتاج مسبقاً لقراءة المرحلة السابقة ومراجعتها، وهو أمر لم يحصل بعد. إضافة إلى أنه لا توجد قيادات إسلامية تمتلك كاريزما تستطيع جمع الشارع الإسلامي، لأن القواعد الإسلامية، مع أنها موجودة ولها حضور مهم في طرابلس والشمال، مشتتة وغير موحدة».



الإسلاميون في طرابلس والشمال ليسوا فريقاً موحداً (مروان طحطح)

لم يعقد حتى الآن أي لقاء إسلامي موسع لمناقشة ملف الانتخابات